تحديات تطبيق الرشد الاقتصادي في اتخاذ القرار... دراسة في قرار خصخصة الجامعات في الجزائر

CHALLEGES OF IMPLEMETING ECONOMIC RATIONALIZATION IN DECISION-MAKING… A STUDY ON THE DECISION TO PRIVATIZE UNIVERSITIES IN ALGERIA

عبد الجبار جبار

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف *

a.djebbar@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2020/01/16 ؛ تاريخ القبول : 2020/02/07

مستخلص:

تُمثل الرشادة الاقتصادية أحد أهم مُنطلقات اتخاذ القرارات، وهذا ما يضمن فعاليتها بحكم تقليص التكاليف وتعظيم العوائد الناجمة عن القرار. ويحظى قرار الخصخصة بأهمية كبيرة نظراً لفعالية القطاع الخاص في ضمان جودة أدائه على المستويين الكمي والكيفي، وهذا نظراً لمُرونته في مواكبة المستجدات، وهذا ما أثبتته التجارب العالمية الناجحة. ومن هذا المنطلق يتم تبرير التوجهات العالمية نحو خصخصة الجامعات، وهو الأمر الذي لازال محدوداً في الجزائر نظراً لخصوصية هذا القطاع. وهو ما يُحيل إلى إشكالية تطبيق معيار الرشد الاقتصادي في قرار خصخصة الجامعات، وهذا بالنظر إلى خصوصية المنظومة الجامعية مما ينعكس على المخاطرة في تبني خيار الخصخصة. وعليه **فما مدى إمكانية تطبيق مفهوم الرشد الاقتصادي في قرار خصخصة الجامعات في الجزائر؟**

الكلمات المفتاحية: الرشد الاقتصادي؛ اتخاذ القرار؛ الجامعة؛ الخصخصة؛ إنتاجية المعرفة.

تصنيف JEL: D7؛ J4؛ I2.

Abstract:

Economic rationality is one of the most important starting points for decision-making, and this ensures its effectiveness by reducing costs and maximizing the returns. The decision to privatize is of a great importance due to the effectiveness of the private sector, and this is due to its flexibility in keeping pace with the developments and this has been proven by successful global experiences. From this standpoint, global trends towards

* المؤلف المراسل.

the privatization of universities are justified, which is still limited in Algeria due to the particularity of this sector. This indicates the problem of applying the criterion of economic rationality in the decision to privatize universities, and this is in view of the particularity of the university system, which is reflected in the risk in adopting of the privatization option. Therefore, **to what extent can the concept of economic rationalization be applied in the decision to privatize universities in Algeria?**

Keywords: Economic rationality; Decision making ; University; Privatization; Knowledge productivity.

Jel Classification Codes : D7 ; J4 ; I2.

مقدمة:

يُعتبر اتخاذ القرارات عمليةً إداريةً هامةً لما تشمل عليه جميع الوظائف الإدارية من: تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة، كما أنها –القرارات الإدارية- تُعتبر وظيفةً إداريةً جوهريةً تُعبر بها المنظمة عن توجهاتها وتقوم من خلالها بمهامها التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها، وهي بذلك تُمثل معيار نجاح أو إخفاق المنظمة، والذي غالباً ما يتم تحديده كمحصلة للاستناد على معيار الرشد الاقتصادي الذي يقوم على تعزيز العوائد الناجمة عن القرار المتخذ على حساب تقليص التكاليف التي يتطلبها اتخاذه.

ويحظى قرار الخصخصة بأهمية كبيرة نظراً لفعالية القطاع الخاص في ضمان جودة أدائه على المستويين الكمي والكيفي بما يتناسب مع معيار الرشد الاقتصادي الذي يفرض نفسه في تقييم أداء القطاع الخاص، وهذا ما أكسبه مُرونةً في مُواكبة المستجدات وحسن التعامل معها، ولطالما أثبتت التجارب العالمية الناجحة لأداء هذا القطاع مُقارنةً بمحدودية القطاع العام الذي بقي يُراوح مكانه بما يتخلله من بيروقراطية ونمطية ومركزية في اتخاذ القرارات... وهو ما يُعيق المسيرة التنموية للبلدان التي لازالت مُتمسكةً به.

إن فعالية أداء القطاع الخاص جعلت من الإصلاحات في القطاع العام تتخذ خيار الخصخصة كخيار استراتيجي، والأمر ذاته ينطبق على قطاع التعليم العالي من حيث المفارقة بين مُخرجات الجامعات الخاصة مُقارنة مع الجامعات الحكومية، الأمر الذي يُفسر الحركية نحو خصخصة الجامعات على المستوى العالمي، وهذا تماشياً مع مسارات العولمة، وبذلك برز الاقتران بين مُخرجات الجامعة مع مُخرجات القطاع الخاص، وهنا تظهر إشكالية تطبيق الرشادة الاقتصادية في قرار خصخصة الجامعات.

وتكمن **أهمية هذه الورقة البحثية** في خصوصية مُخرجات الجامعة بما يُميزها عن باقي مُخرجات القطاعات الأخرى وكذا مُخرجات القطاع الخاص، كما أن الترخيص بإنشاء أول جامعة خاصة في الجزائر في 26 نوفمبر 2019 من شأنه أن يُحيل إلى سجال عميق حول مدى مراعاة الرشد الاقتصادي في قرار خصخصة الجامعة، وهو ما يستدعي ضرورة تقديم صورة واضحة عن الفرص التي يُتيحها هذا القرار وكذا العوائق والتحديات المرتبطة به، مع إبراز المشكلات التي قد تترب عنه. ومن هُنا تبرز إشكالية التعامل مع تقييم الجامعة بنفس آليات تقييم أداء القطاع الخاص، وعليه ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية تطبيق مفهوم الرشد الاقتصادي في قرار خصخصة الجامعات في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أهمية الرشد الاقتصادي في تفعيل عملية اتخاذ القرارات، وهذا من خلال التطرق لمكانة القطاع الخاص وكفاءته كمحصلة لاستناده على الرشد الاقتصادي، ومن ثم معالجة قرار خصخصة الجامعات من حيث مراعاته للرشادة الاقتصادية، عبر التركيز على الانعكاسات الناجمة عن هذا القرار وكذا مُعالجة متطلبات تفعيله من أجل ضمان الرشد الاقتصادي.

في سياق إعداد هذه الورقة البحثية تم اعتماد **أدبيات الدراسة** التالية:

- مقالة موسومة بـ "**آراء بعض القيادات الجامعية نحو فعالية إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بدولة الكويت**" والصادرة في 2008، حيث توصلت إلى أهمية الجامعات الخاصة، وضرورة الإشراف الحكومي عليها من أجل القضاء على التفاوت بين الجامعات(الحمدان، والمجبل، 2008، ص112)، وعليه فإن هذه الأدبية اقتصرت على دراسة تصورات القيادات الجامعية، وأهملت الفاعلين رئيسيين في المنظومة الجامعية من قبيل: الطلبة والأساتذة، في حين ستحاول هذه الورقة البحثية رصد خيار خصخصة الجامعات من منظور الرشد الاقتصادي من خلال تصور شامل ومتكامل للجامعات الخاصة في الجزائر.
- مقالة باللغة الانجليزية موسومة بـ " اللامساواة في خصخصة الجامعات وإهمال العدالة الاجتماعية وتقييد الحصول على التعليم العالي" الصادرة في 2018، حيث توصلت إلى أ، الجامعات الخاصة هي مظهر من مظاهر الامبريالية المعاصرة والتي تمس بالاستقلالية الوطنية، كما أنها لا تُراعي العدالة الاجتماعية، باعتبارها تكرس لمعيار الرشادة الاقتصادية على حساب الفعالية الأكاديمية للجامعة. والملاحظ في هذه الأدبية هو إهمال القطاع الخاص الوطني، كما تم إهمال إمكانية الإشراف على الجامعات الخاصة الأجنبية منها، بما يضمن عدم انحرافها عن الخطط الوطنية لقطاع التعليم العالي.

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم مُعالجتها بالاعتماد على المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للدراسة.
- اتخاذ القرارات الخاصة بقطاع التعليم العالي في الجزائر.
- تحديات تحقيق الرشادة الاقتصادية في قرار خصخصة الجامعة.
- متطلبات الرشادة في قرار خصخصة الجامعة.

1-الإطار المفاهيمي للدراسة:

تُعتبر عملية اتخاذ القرار عمليةً جوهرية يستدعي من خلالها متخذ القرار تحقيق الأهداف المرجوة من المنظمة التي يُشرف عليها، وهذا عبر دراسته لجميع البدائل المتاحة والتي تُمكنه من تحديد البديل الأمثل الذي يُمثل القرار الرشيد، ويترتب عن قرار خصخصة الجامعة العديد من الجوانب التي لا يمكن إدراكها إلى من خلال مُعالجة مُختلف المفاهيم الفرعية التي يطرحها الموضوع المدروس، وانطلاقاً من هذا سنحاول تحديد مُختلف المفاهيم التي تم إثارتها.

1-1- القرار الإداري والرشد الاقتصادي: يُعتبر الرشد الاقتصادي معياراً يتم اعتماده في اتخاذ القرارات بما يضمن فعاليتها، ومن هنا تُثار العديد من المفاهيم على النحو التالي:

- **القرار**: هو النقطة المركزية التي عندها يتم ترجمة الخطط والسياسات والأهداف إلى أعمال وتصرفات فعلية، باعتباره أفضل البدائل المتاحة لعلاج موقف أو مشكلة، وهذا بالاعتماد على أسلوب علمي مدروس(شعيب، 2014، ص139).
- **القرار الإداري**: يُعرف القرار الإداري على أنه عمل قانوني صادر بالإرادة المنفردة والملزمة لإحدى الجهات الإدارية في الدولة، لإحداث تغيير في الأوضاع القانونية القائمة إما بإنشاء مركز قانوني جديد، أو تعديل مركز قانوني قائم، أو إلغاء مركز قانوني قائم، وسواء كان هذا المركز القانوني فردياً أو عاماً(الحسيني، 2017، ص512).
- **الرشد**: يُعرف الرشد على أنه وصف لأسلوب السلوك المناسب لتحقيق الأهداف المحددة ضمن الحدود المفروضة بشروط مُعينة(فتحي، والخولي، 1990، ص198).
- **القرار الرشيد**: هو القرار الذي يضمن في جوهره تحقيق التناغم بين الأهداف الشخصية لمتخذ القرار مع الأهداف المؤسسية للمنظمة ككل، بما يضمن تحقيق الهدف من القرار بموضوعية ودقة ونزاهة، وهذا من خلال استناده على جملة من المقومات، على غرار الشروط القانونية، الكفاءة، الإبداع والتطوير، والتي تستند في مجملها على الحقائق والمعلومات

والبراهين(شعيب، 2014، ص140)، ويُحيل بذلك القرار الرشيد لمفهوم الرشد الإداري والذي يُعبر عن اتخاذ قرارات إدارية تُراعي الظروف البيئية المحيطة بها بما يحقق أقصى استفادة، علماً أن هناك العديد من الظروف التي تحول دون إمكانية اتخاذ القرار الأنسب وهذا ما يُحيل لمفهوم الرشد المحدود.

- **الرشد المحدود**: والذي قدمه "**سيمون**" في نظرية الدور، والتي تُبرز أن اتخاذ القرار يعتمد على الدور الذي يقوم به مُتخذ القرار، على أن هذا الدور يكون مُقيداً ومحدوداً نظراً لعدة اعتبارات، منها: محدودية المعلومات، الأمر الذي يمنح متخذ القرار صُورةً ضبابيةً عن الواقع وهذا ما يجعله يركز فقط على استرجاع خبراته ومهاراته –إدارية كانت أو شخصية-، كما أن عدم السيطرة على العوامل البيئية يُشكل عائقاً للتحكم في مُجريات عملية صنع القرار، وهذا ما يُقلل من احتمالية اختيار القرار الأمثل، ليحل القرار المرضي محله(حسن، والعجى، 2013، ص193).

- **الرشد الاقتصادي**: يُمثل الرشد الاقتصادي أحد الفروض الأساسية التي تقوم عليها التحليلات والقوانين الاقتصادية، حيث أن بعض الاقتصاديين يُعرف علم الاقتصاد بأنه علم الأنشطة الرشيدة، ويُعتبر الرشد الاقتصادي مجموعة الخصائص المتعلقة بالقرارات التي تُساعد مُتخذ القرار لتحقيق أهدافه وفق معيار التعظيم، هذا الأخير يرتبط بالعوائد أمام تخفيض التكاليف قدر الإمكان(فتحي، والخولي، 1990، ص199). وعليه فإن الرشد الاقتصادي يتوقف على اختيار البديل الأمثل الذي يُحقق وُصول العائدات لأكبر مُستوى أمام ضبط التكاليف في أدنى حد لها، ويعتمد هذا البديل على إتاحة المعلومات لدى مُتخذ القرارات التي تُمكنه من المفاضلة بين البدائل المتاحة.

إن تطبيق الرشد الاقتصادي يُتيح تحقق الأهداف وضمان أقصى درجات الاستفادة وهذا ما يُمكن رصده من العوائد التي تكون ضمن أكبر مُستوياتها، لكن أمام بعض القرارات التي يصعب الرصد المادي لعوائدها فإنه لا يمكن تكريس معيار الرشد الاقتصادي، الأمر الذي يجعل من ضرورة إعادة النظر في هذا المعيار وفي البدائل المتاحة أمراً ضرورياً، ولعل المنظومة الجامعية تخضع لهذا الاستثناء نظراً لأدوارها البحثية التي تستهدف خدمة المجتمع، باعتبارها أداةً تنمويةً وليست هدفاً في حد ذاتها، وهذا ما يُحيل إلى إشكالية الرشد الاقتصادي في قرار خصخصة الجامعة.

1-2- الجامعة: هي مؤسسة علمية ومعرفية تتموقع في آخر مسار تعليمي رسمي، حيث تُقدم خدماتها للطلاب الجامعيين الذي نجحوا في اجتياز المرحلة الثانوية، وهو ما يُؤهلهم لمواصلة

مسارهم الدراسي في مجال مُحدد يُمثل أحد التخصصات التي تُشرف عليها الجامعة، وتستهدف الجامعة بذلك خدمة مُجتمعاتها وتنميتها بدرجة رئيسية وهذا ما يُمثل الهدف العام لها، ومن أجل بلوغه فهي تركز على الأهداف الآنية والمتمثلة في مهمتي الجامعة الرئيسيتين:(عزب، 2011، ص23)

- **التدريس:** عبر تكوين الطلبة بما ينعكس على الرفع من المستوى الثقافي والمعرفي للمجتمع، وهذا من خلال الطاقم المادي والبشري المتوفر لدى الجامعة، ويتم تكريس هذا الهدف عبر التخطيط لإعداد الدروس وإلقائها لفائدة الطلبة، والمنشورات العلمية للأساتذة، وكذا الإلمام بالتطور التكنولوجي والاستفادة منها في البرامج التعليمية(جبار، 2017، ص279).
- **البحث العلمي:** والذي يُعتبر أساس المنظومة الجامعية ويرتبط بالنشاط البحثي للأستاذ الجامعي عبر مرافقة النشاطات البحثية للطلبة، إلى جانب أبحاثه الخاصة في مختلف الأطوار التي يمر بها، ويتطلب البحث العلمي ضرورة الانفتاح على المجتمع وخدمته من خلال المساهمة في حل مشكلاته وكذا دعم استغلال الموارد المتاحة لديه(عزب، 2011، ص23).

وتهدف الجامعة لخدمة المجتمع في مساراته التنموية المتعددة، وهذا من خلال مهمتها، فهي تتولى تكوين طاقات بشرية ذات كفاءة بما يمكن للمجتمع للاستفادة منها بعد توجهها للحياة العملية، والأمر ذاته ينصرف إلى البحوث العلمية التي تُقدمها الجامعات والتي تستهدف بالأساس مُعالجة مُشكلات مُجتمعية، هذا إلى جانب خصوصية المعرفة والبحث العلمي في العصر الراهن، أين أصبح اقتصاد المعرفة رائداً في المُؤشرات العالمية للاقتصاد.

1-3- مفهوم القطاع الخاص والخصخصة: تُعتبر الخصخصة العملية التحويلية التي تُكرس للقطاع الخاص، والذي يتم نتيجة تحول مُؤسسات القطاع العام لتُصبح قطاعاً خاصاً.

- **القطاع الخاص:** هو القطاع الاقتصادي الذي لا تمتلكه الحكومة، ويستهدف الربح بدرجة أساسية، خلافاً للقطاع العام الذي حتى وإن استهدف الربح فإنه في الغالب يكون له أهداف اجتماعية غير ربحية، ومن هُنا فإنه ينبغي التفرقة بين القطاع الخاص الربحي في الأساس والقطاع التطوعي أو الخيري فهو يختلف عن القطاع العام غير أنه لا يستهدف الربح أساساً(أبو غزالة، وآخرون، 2011، ص65).

غالباً ما تنشأ مُؤسسات القطاع الخاص بشكل ابتدائي، في حين أن البعض الآخر يكون مُحصلة لما آلت إليه مؤسسة عمومية تم تحويلها لتُصبح قطاعاً خاصاً، وهو ما يطرح مفهوم الخصخصة التي تعني الانتقال من صفة العمومية إلي صفة القطاع الخاص.

- **الخصخصة:** هي توسيع الملكية الخاصة وزيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال تصفية القطاع العام، سواء كانت التصفية كُليةً أو جُزئيةً، بما يعني الاخراج التدريجي المحدود للقطاع العام من النشاط الاقتصادي(رايس، 2016، ص153). وغالباً ما تلجأ الدولة إلى خيار الخصخصة عبر نقل ملكية المشاريع والمؤسسات العمومية التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، وهذا كمحصلة لحالة الركود الاقتصادي الذي تعرفه.

ويكرس القطاع الخاص لمفهوم الرشد الاقتصادي من خلال فلسفته التي تقوم على تعظيم الأرباح والإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، حيث تعتمد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف وتبني نظام الحوافز في التشغيل وإدارة الموارد(مبارك، 2016، ص433)، وهو ما يضمن تطور القطاع الخاص نتيجة مُرونته وقدراته العالية للتكيف مع المستجدات المعاصرة، إلى جانب العائد المادي الذي يتعزز بالأرباح التي يحققها القطاع الخاص.

2- اتخاذ القرارات الخاصة بقطاع التعليم العالي في الجزائر:

إن القرارات الخاصة بالجامعة في الجزائر هي مُحصلة تفاعل مُختلف الفاعلين في القطاع سواء الرسميون منهم وغير الرسميين، ومن أجل إبراز ذلك ينبغي تقديم تصور واضح حول المؤسسات الفاعلة في اتخاذ القرار بشكل عام ومن ثم إسقاطها على قطاع التعليم العالي.

2-1- مؤسسات اتخاذ القرار في الجزائر: إن اتخاذ القرارات في الجزائر هو محصلة لتأثير عدة فواعل تُساهم حسب مُؤهلاتها، وتتوزع بين الرسمي وغير الرسمي.

- **الفواعل الرسمية:** والمتمثلة في السلطات الثلاث في الدولة، والتي تعرف تجاوزات تحول دون تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات.

- **السلطة التشريعية:** بالرغم من كون البرلمان صاحب الاختصاص الأصيل في التشريع، سواء من خلال المقترحات التي يُقدمها، وكذا مُتابعة مراحل الإجراء التشريعي إلى جانب استلام مشاريع القوانين من الحكومة والعمل على مناقشتها وإثرائها، إلى جانب مُسائلة الحكومة (بوريش ومقورة، 2020، ص 89)، إلا أنه يتميز بضعف في الأداء نتيجة إجراءات قانونية تحد من فعاليته، إلى جانب الواقع الفعلي الذي يشهد تجاوزات للسلطة التنفيذية تحد من استقلاليته، فخلال العهدة التشريعية (2012-2017) لم يتم تسجيل أي اقتراح لقوانين من قبل البرلمان، وهو ما يمنح تفوقاً لسلطة التنفيذية(بوريش ومقورة، 2020، ص 96).

- **السلطة التنفيذية:** تحظى السلطة التنفيذية في الجزائر بصلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات وهذا نظراً لهيمنتها على باقي المؤسسات الفاعلة في مجال اتخاذ القرار ، والتي بدأت

منذ الاستقلال أين تم تبني خيار الأحادية الحزبية في ظل الاشتراكية، غير أن مرحلة التعددية لم تعرف تغيرات جذرية ولم تُكرس لمبدأ الفصل بين السلطات. هذا الأخير بقي مرهوناً بضغوطات وعوائق لصالح السلطة التنفيذية، فعلى الرغم من ثنائية السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، إلا أنه عقب التعديل الدستوري لعام 2008 ومن ثم دستور 2016 تم إلغاء هذه الثنائية من خلال إلغاء منصب رئيس الحكومة ليحل الوزير الأول محله ويتولى مهمة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وهو ما جعل من النظام السياسي الجزائري يقترب إلى حد بعيد من النظام الرئاسي، وبذلك فإن القرارات المتخذة اقتصرت على برنامج رئيس الجمهورية باعتباره الفاعل الرئيسي والمهيمن على عملية اتخاذ القرارات في الجزائر.

- **السلطة القضائية:** يُساهم القضاء في اتخاذ القرار بطريقة غير مُباشرة من خلال المراجعة القضائية البعدية للقرارات والقوانين، وهو ما ينعكس على المصادقة على السياسات العامة أو تعديلها أو إلغائها في حال عدم دستوريتها.

- **الفواعل غير الرسمية:** إلى جانب الفواعل الرسمية في صنع القرارات فإنه توجد فواعل أخرى غير رسمية من حيث كونها تُساهم في صنع القرارات بطريقة غير مباشرة.

- **الأحزاب السياسية:** من الناحية النظرية تحظى الأحزاب السياسية بقدرات متعددة، فهي من جهة تُساهم في تشكيل الرأي العام وبلورته تجاه قضية ما، كما أن تواجدها على مُستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية يجعل منها فاعلاً رئيسياً في اتخاذ القرار، إلا أن المشهد الحزبي في الجزائر يعرف محدوديةً في أداءه نتيجة ضعف الأحزاب السياسية، وهو ما جعل الولاء الحزبي لا يتأسس على البرامج الحزبية بل يقتصر على شخص رئيس الحزب، مما انعكس على ضُعف البرامج الحزبية الذي نجم عنه الفشل في استقطاب الجماهير حولها، وهذا ما يُفسر النشاط الموسمي للأحزاب السياسية الذي يقتصر على الاستحقاقات الانتخابية فقط، في حين تغيب فلسفة المعارضة السياسية عن نشاط المنظومة الحزبية في الجزائر(بوريش ومقورة، 2020، ص 98).

- **الجماعات الضاغطة:** والتي تسعى للضغط على متخذي القرار ضماناً لمصالحها، وهذا ما يجعلها تُركز على إقامة علاقات دائمة مع رجال السلطة للضغط عليهم، وتكون إما سياسية أو شبه سياسية مثل النقابات العمالية التي تستعمل النشاط السياسي كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (الزاملي، 2018، www.dzayerinfo.com). وبالنسبة للمجتمع المدني في الجزائر فهو يشهد محدوديةً في الأداء نظراً لإلحاقه بالدولة من خلال ما يُعرف بدولنة المجتمع،

أما القطاع الخاص في الجزائر فإنه يُعتبر فاعلاً رئيسياً في اتخاذ القرار منذ تبني الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ليصبح شريكاً أساسياً في السياسات التنموية التي تبنتها الجزائر، وهذا ما برز من خلال الشراكات والاتفاقيات المبرمة خاصةً مع منظمات أرباب العمل الجزائرية والتي تُبرز فعالية القطاع الخاص، ولعل المتابعات القضائية التي أعقبت حراك 22 فيفري 2019 كشفت فعالية هذا القطاع على المستوى غير الرسمي من خلال المزاوجة بين المال والسياسة، وهو ما كرس للفساد في العديد من المستويات.

- **الرأي العام:** يحظى الرأي العام بأهمية كبيرة في اتخاذ القرار خاصة مع تعزيز قدراته عبر الاستفادة مما تُتيحه العولمة مع تطور تكنولوجيات الاعلام والاتصال، إلا أن ضعف الوعي السياسي والخبرة لدى المواطن الجزائري ساهم في الحد من قدراته التأثيرية من خلال قبوله الطوعي للشعبوية السياسية وهو ما يعني التأثر سلباً بالعولمة، فعلى الرغم من الصورة الإيجابية التي ارتبطت بالمواطن الجزائري خلال الاحتجاجات التي بدأت منذ 22 فيفري 2019، إلا أنها سرعان ما تم تقليصها نظراً لحالة الاستقطاب الكبيرة في الشارع الجزائري كمحصلة لاختراق الوعي الجمعي من قبل فاعلين على المستويين المحلي والدولي.

2-2- اتخاذ القرارات في قطاع التعليم العالي في الجزائر: تنص المادة 140 من الدستور الجزائري لعام 2016 على أن البرلمان يُشرع في عدة مجالات، وتُعتبر القواعد المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي أحدها (الأمانة العامة للحكومة، 2016، ص18)، وهذا ما يعني أن البرلمان يقتصر دوره على وضع القواعد العامة فقط دون الغوص في القواعد الفنية والتفاصيل، وهذا ما يُعتبر من صلاحيات السلطة التنفيذية، فمثلاً أصدر البرلمان القانون رقم 99-05 عام 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، في حين تولت السلطة التنفيذية تحديد كيفية تطبيقه ميدانياً من خلال المراسيم التنفيذية، ففي حين يتولى رئيس الجمهورية والوزير الأول التوقيع على المراسيم التنظيمية من أجل منحها قوةً تنفيذيةً، يقتصر دور الوزير المشرف على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بمتابعة تنفيذها على أرض الواقع عبر سلسلة من القرارات الإدارية والمناشير والتعليمات(الإمام، 2007-2008، ص 135).

2-3- قرار خصخصة الجامعة في الجزائر: أقر المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 08-06 المؤرخ في 23 فيفري 2008 إمكانية إنشاء جامعات خاصة على أن تستثني التخصصات الطبية، عبر رُخصة يُسلمها الوزير المكلف بالقطاع طالما توفر لديها الشروط المادية والبشرية التي تحتاجها الجامعة، مع ضمانها عدم المساس بجوانب الهوية والوحدة الوطنية، أما فيما يخص الجامعات الأجنبية فإنها تتم عبر اتفاقيات ثنائية، ويتم عمل هذه المؤسسات الجامعية

الخاصة تحت إشراف وزارة التعليم العالي(الأمانة العامة للحكومة، 2008، ص41). ليتم اتخاذ قرار وزاري مؤرخ في 30 أكتوبر 2016، يحدد دفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي (الأمانة العامة للحكومة، 2016، ص 27)، ويليه القرار رقم 375 المؤرخ في 05 أفريل 2017، والذي يحدد صلاحيات اللجنة المكلفة بدراسة طلبات رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي وتشكيلتها وسيرها، وكذا القرار المؤرخ في 19 مارس 2017 والذي يُحدد مبلغ نفقات سحب دفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي، ليتم بذلك إنشاء أول جامعة خاصة في الجزائر بموجب القرار رقم 1951 المؤرخ في 26 نوفمبر 2019 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020، www.mesrs.dz).

3- تحديات تحقيق الرشادة الاقتصادية في قرار خصخصة الجامعة.

تُعتبر الخصخصة خياراً استراتيجياً تلجأ إليه الحكومات عبر تخليها عن بعض القطاعات أو المؤسسات العمومية، ومنحها للقطاع الخاص المعروف بقدراته وفعاليته، وبالتالي فإنها تهدف للتحقيق مُستويات هامة من النمو الاقتصادي، غير أنها تنطوي أيضاً على إضعاف الدولة أمام القطاع الخاص من جهة، كما أنها من جهة ثانية تُعتبر عاملاً في الحد من البعد الاجتماعي والإنساني في الخدمات المقدمة أمام طغيان وغلبة البعد المادي(Dalamini, 2016, p 56)، وهذا إلى الجانب من الانعكاسات السلبية من قبيل:

3-1- المساس بالحرية الأكاديمية: تُعتبر الحرية الأكاديمية من الأعراف الأكاديمية المتوارثة في التعليم العالي، وهي تعني استقلالية الجامعات إدارياً، مالياً وأكاديمياً، وهو ما ينعكس على تمتع الأساتذة بحرية التدريس، البحث، إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة، وعلى مُستوى الطالب الجامعي فهو الآخر تمنحه الحرية الأكاديمية الحق في حرية الاختيار والتعلم والتعليم من دون تمييز(عباس، 2014-2015، ص39)، ويماشى مبدأ الحرية الأكاديمية مع اعتبارها مرفقاً عُمومياً يستهدف خدمة المواطن المحلي، وهذا ما يُكرس لضرورة تبني خيار اللامركزية المرفقية التي تتطلب هامشاً من الاستقلالية من أجل تحقيق هذه الهدف.

إن الجامعة هي انعكاس لمجتمعها، حيث أنها تُعبر عن حقيقته وهويته، كما أنها تقود مسيرته التنموية، سواء من خلال الطاقات البشرية التي تكونها كل سنة من خريجي الجامعة المؤهلين للحياة العملية، وكذا الأبحاث العلمية والدراسات التي تنطلق غالباً من مُعالجة لمشاكل مُجتمعية...، وهو ما يستدعي ضمان الحرية الأكاديمية لتحقيق هذه الأهداف، خاصةً أمام التحديات التي تعيشها المجتمعات المحلية بحكم العولمة وتحدياتها(الشبراوي، 2017، ص141).

إن مفهوم استقلالية الجامعة لا يعني خصخصتها وإدارتها من قبل القطاع الخاص بمعزل عن الدولة وتمويلها ورقابتها، فهناك شروط تقيد استقلالها بحيث تبقى مسؤولةً أمام الدولة، وتتولى وزارة التعليم العالي صرف ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى أساس المفاضلة والاحتياجات بالإضافة إلى مهماتها في وضع وتطبيق سياسات الدولة في مجال التعليم العالي. وعليه فإن الإدارة الذاتية للجامعة هي الضمانة الرئيسية لأداء الأستاذ لمهماته الأكاديمية، وكذلك للتخلص من قبضة الثقافة البيروقراطية والقناعات الجاهزة والأوامر الفوقية والانتصار لقيم العقلانية والانفتاح والتعدد والاختلاف(حمدان، 2008، ص5).

إن فلسفة عمل القطاع الخاص تختلف تماماً عن فلسفة عمل الجامعة التي تتطلب الحرية الأكاديمية، في حين أن القطاع الخاص ينطلق من مُسلمة رئيسية وهي الربح وفق معيار الرشادة الاقتصادية، ومن هنا فإنه يصعب تبني هذا المعيار في أداء الجامعات، بما يعني أن خصخصة الجامعات لن يترتب عنه التعامل مع الجامعات الخاصة وفق منطق القطاع الخاص بشكل مطلق، ومن هنا فإن هذا القرار لا يمكن رصده بناءاً على معيار الرشد الاقتصادي، وهذا تماشياً مع أهميتها وخصوصيتها، وهو ما يطرح تساؤلات حول الجامعات الخاصة ونمط الحرية الاكاديمية الممنوحة لها، كما يُحيل إلى مسألة مكانة الممولين لهذه الجامعات باعتبارها مشاريع استثمارية خاصة بالنسبة لهم.

3-2- الجامعة وإنتاجية المعرفة: على الرغم من فعالية القطاع الخاص والجوانب الإيجابية التي يُحققها، إلا أن المبالغة في الحديث عن مزايا الجامعات الخاصة وضرورة تعميمها أمر مبالغ فيه، نظراً لخصوصية هذه الأخيرة، وهذا ما يعني أن مُقارنة أداء الجامعة بأداء القطاع الخاص أمر غير ممكن بالضرورة، حيث أن تخفيض التكلفة لا يعن بالضرورة الرفع من الانتاجية، علماً أن مفهوم الانتاجية لدى المؤسسات الجامعية يحظى بقدر من الخصوصية والتميز، حيث أنه يجب أن يقترن بالنفقات من جهة وبنتائج القرارات المتخذة من جهة ثانية، فمن الممكن اعتماد إجراءات من شأنها تخفيض التكلفة على غرار تعويض أستاذ دائم بآخر مؤقت، غير أن هذا الإجراء وإن قلل من التكاليف فإن له انعكاسات سلبية على جودة الخدمات الجامعية التي يتم تقديمها لفائدة الطلبة(غروشيا، وميلر، 2007، ص26).

وهذا ما يقود إلى ضرورة التأكيد على خصوصية إنتاجية المؤسسات الجامعية، ويتعلق الأمر **بإنتاجية المعرفة** التي تختلف عن الانتاجية وفق طرح القطاع الخاص والتي ترتبط بالتخفيض من التكاليف والتقليل من الوقت المستغرق، في حين أن إنتاجية المؤسسة الجامعية ترتبط بإنقاص التكاليف من جهة وزيادة الجودة المؤسساتية من جهة ثانية إلى جانب التركيز

على أداء الأستاذ وتعلم الطالب من جهة ثالثة (غروشيا، وميلر، 2007، ص36)، ومنه فإن التعامل مع الجامعة بنفس آلية التعامل مع القطاع الخاص لن يُساهم في تعزيز انتاجية الجامعة، وعليه فإن خصخصة الجامعة سوف يُحيل للعديد من التناقضات فيما يتعلق بمسألة تقييم الأداء واعتماد معيار الرشد الاقتصادي، وعلى الأرجح فإنه سيكون على حساب المساس بالمعايير العلمية والأكاديمية، في مقابل اهتمام القطاع الخاص بشكل عام بالربحية في جانبها المادي، والأمر ذاته ينطبق على الجامعات الخاصة، والتي بدورها ستركز حتماً على العامل المادي على حساب الكفاءة والمهارات الفردية للطلبة، وهو ما يجعلها تُتيح المجال لمنح أصحاب القدرات المحدودة شهادات عالية طالما يُتيح هذا الاجراء تعزيز مؤشر الربحية.

وبذلك فإن معيار الرشد الاقتصادي في قرار خصخصة الجامعة أمر لا يمكن اعتماده نظراً لخصوصية المنظومة الجامعية من جهة والتي ينبغي أن تقوم على أساس المرونة والتكيف مع متطلبات المجتمع ضماناً لأهدافها التنموية، وهو الأمر الذي لا يمكن ضمانه مع جمود أطروحة الرشد الاقتصادي، وهو الأمر الذي سيؤدي حتما إلى ضعف المخرجات البشرية والبحثية للجامعة، مما يعني ضعف أدائها التنموي، وهذا ما يستدعي ضرورة التعامل بما يتناسب وخصوصية المؤسسات الجامعية، من خلال تعديل أو إلغاء المعايير الجامدة التي يتبناها القطاع الخاص.

3-3- الجامعة وخدمة المجتمع: والذي ينبع من المهام المنوطة بها، فهي إلى جانب التعليم العالي والذي يستهدف تكوين طاقات بشرية متخصصة وذات كفاءة عالية وموجهة بفاعلية نحو الحياة العملية، فإنها تستهدف أيضاً البحث العلمي والذي ينصب من جهة على دراسة مشكلات وظواهر مُجتمعية بما يُعزز من استفادة المجتمع، ومن جهة أخرى فإن اقتصاد المعرفة عزز من أهمية المخرجات البحثية للجامعة على المستوى العالمي، ومن هنا تتأتى الفائدة المضاعفة نحو خدمة المجتمع والتي تشمل وظيفتي الجامعة الرئيسيتين، ومن هنا نلمس المسؤولية الاجتماعية للجامعة والتي على أساسها يتحدد هدفها.

الشكل -01-: وظائف الجامعة وخدمة المجتمع

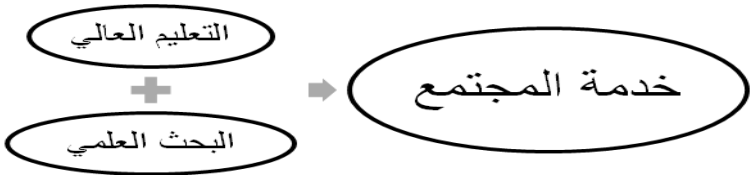

المصدر: من إعداد الباحث.

إن القطاع الخاص في الوقت الراهن أصبح مزدوج المسؤولية، فهو يتحمل مسؤولية اقتصادية ترتبط بهدفه الجوهري وهو تحقيق الأرباح، كما أنه يتحمل مسؤوليةً اجتماعيةً هي بالأساس استجابة اجتماعية، بما يعني أن المعايير الاجتماعية التي يتحملها القطاع الخاص لا تكون نابعةً من فلسفة القطاع الخاص خلافاً للمسؤولية الاقتصادية، بل هي نتيجة خضوعه لضوابط وشروط يفرضها النظام السياسي في إقراره لمشروعية نشاط القطاع الخاص.

وتشمل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عدة أبعاد اقتصادية، قانونية، إنسانية وأخلاقية، وتبرز في جوانب كثيرة منها: العمل الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التوظيف وحماية البيئة...، وهذا من خلال الأعباء التالية: كتسديد الأجور للعمال مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم الخدمات والسلع للمواطنين مقابل ما يدفعونه من أموال، والالتزام بتسديد الضرائب المستحقة عليه للحكومات التي تستهدف سياسات الرفاه والرعاية الاجتماعية، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة...(الأسرج، 2018، ص14)، وتستمد المسؤولية الاجتماعية كينونتها من الفكر الرأسمالي التقليدي الذي رأى بتكامل المصلحتين الخاصة والعامة بين عناصر الانتاج المختلفة، ففي حين يستهدف الرأسمالي تحقيق الأرباح فإنه يحتاج إلى عمال يمنحهم أجور وملاك أراضي يمنحهم ريوع، بذلك فكل عنصر مُساهم في الانتاج يتلقى مُقابلاً يتماشى مع مُساهمته، فالعامل وهو يستهدف تحقيق مصلحته الخاصة المتمثلة في الأجر، فهو يساهم في تحقيق الرأس المالي للربح ...وهكذا.

إن التسليم بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أمر مبالغ فيه، ففي الفكر الرأسمالي التقليدي ورغم محاولته تبرير التناغم بين المصلحتين الخاصة والعامة، إلا أنه أغفل المركز المتفوق للرأسمالي حلى حساب العامل الذي كان التعامل معه كآله دون مراعاة الأبعاد الانسانية، وهذا ما نجده من خلال أجر حد الكفاف، وهو ما من شأنه تعظيم أرباح الرأسماليين، ومن جهة ثانية ففي الوقت المعاصر فإن الممارسات الفعلية للقطاع الخاص أثبتت العديد من التجاوزات التي تُكرس للفساد، سواء في التحايل حول التأمين الاجتماعي للعمال الأجراء أو التهرب الضريبي، أو عدم مراعاة إجراءات المحافظة على البيئة ...، وهي معطيات تكرس للمسؤولية الاقتصادية على حساب المساس بالمسؤولية الاجتماعية.

وانطلاقاً مما سبق فإن قرار خصخصة الجامعات سيتصادم حتماً مع إشكالية المسؤوليتين الاقتصادية والاجتماعية، علماً أن فلسفة الجامعة تتأسس على احترام المسؤولية الاجتماعية، بذلك فإن أي مساس بها من شأنه إلغاء أي مُبرر لكينونتها، وهو ما يجعل من إجراءات تطبيق الرشد الاقتصادي أمراً غير مُتاح، في حين أن خصخصة الجامعة سيترتب عنها

حتماً تقويض أحد أهم المكتسبات الوطنية والمتمثلة في مجانية التعليم، وهذا ما سيتسبب في المساس بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم العالي نظراً لعدم تماثل البيئات التعليمية لدى الجامعات الحكومية والخاصة، الأمر الذي سينعكس لاحقاً على تعزيز التقسيم الطبقي داخل المجتمع الواحد، حيث يُحرم محدودوا الدخل من الدراسة في الجامعات الخاصة بغض النظر عن قدراتهم التحصيلية، كذلك فإن هذا التقسيم الطبقي سيتسبب حتماً في المساس بمبدأ ديمقراطية التعليم الجامعي باعتبارها أحد مُقومات الأمن القومي عبر تهديد السلم الداخلي والوحدة الوطنية، في حين أن الجامعات الخاصة من شأنها تقويض هذا المبدأ مما ينعكس على إيجاد الأرضية الخصبة للخلافات والعداوات داخل المجتمع الواحد.(عطية، 2009، ص69).

إن تبيان الجوانب السلبية التي ترتبط بالمبالغة في خصخصة الجامعة لا يعن بالضرورة الاكتفاء بالجامعات العمومية وغلق أي إمكانية لنشاط القطاع الخاص، لأن هذا الأمر غير وارد أمام التحولات السريعة التي تطرحها العولمة ومُؤسساتها عبر انفتاح لا يمكن التحكم فيه، وهنا ينبغي مجارات هذه التحولات العالمية مع الحد من السلبيات المرتبطة بها.

4- متطلبات الرشادة في قرار خصخصة الجامعة.

انطلاقاً من هذه الجوانب السلبية المرتبطة بالجامعات الخاصة، فإنه لا ينبغي الرفض المطلق لخيار الخصخصة باعتباره أصبح أمراً واقعاً على المستوى العالمي، وهذا ما يستدعي ضرورة الارتقاء بأداء المنظومة الجامعية الوطنية، واللجوء التدرجي للخصخصة ضمن أطر مُحددة تُراعي خُصوصية المنظومة الجامعية من جهة، وكذا فلسفة القطاع الخاصة من جهة ثانية، فإنه ينبغي تقديم رؤية تقويمية لقرار خصخصة الجامعة.

4-1- عولمة التعليم العالي: والذي يعني بُروز مُؤسسات عالمية تتوزع في بلدان متعددة، عبر فتح جامعات ومراكز تعليم...، حيث اقترحت مُنظمة التجارة العالمية تنظيم التعليم العالي كجزء من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، مُعتبرةً إياه شكلاً من أشكال التجارة وبذلك ينبغي إزالة الحواجز أمام حركته. إن تحرير تجارة الخدمات فيما يتعلق بالتعليم العالي يعود بالسلب على دعم مؤسسات التعليم العالي وضمان الجودة والمساعدات المالية للطلبة وكذا القدرة على توجيه المخرجات الجامعية نحو خدمة مُتطلبات البيئة الداخلية (نيومان، وآخرون، 2010، ص62). وهذا ما يجعل من ضرورة الاهتمام بخصخصة التعليم العالي خياراً استرتيجياً يمكن من خلاله تجنب الانعكاسات السلبية للعولمة، وهذا ما يستدعي إيجاد قطاع خاص

فعال وقادر على استقطاب الطلب الداخلي المتنامي، وهذا من خلال تعزيز قدراته التنافسية أمام خدمات التعليم العالي التي تُتيحها العولمة.

كما أن تدويل التعليم العالي أفرز اتجاهات عالمية نحو طلب قوة عمل ذات مهارات عالية المستوى بحيث تتفق مع الطلب العالمي، الأمر الذي انعكس على تعزيز أهمية ومكانة مضامين التعليم العالي مُستفيداً من: (بن غنيمة، 2014-2015، ص27-28)

- التطور التكنولوجي وثورة المعلومات.
- حركة الطلبة والأساتذة ضمن بيئة دولية تعليمية وتفاعلية.
- الامتيازات البحثية التي تمنحها الدولة من أجل انتقال الأساتذة والطلبة تحت صيغ متعددة: تربصات، تظاهرات دولية، منح دراسية... .
- تكثيف برامج التعاون بين مختلف الجامعات ومراكز البحوث في العالم في إطار اتفاقيات وبرامج مشتركة ... .

كذلك فإن العولمة والاقتصاد المفتوح فرض تنافساً كبيراً على سوق التعليم عوهو ما يستدعي ببعض المؤسسات التعليمية التقليدية الاستجابة للمنافسة الناجمة عن التغيرات السريعة في سوق التعليم عن بعد، وذلك بتأسيس فرع يسعى للربح ويتخصص في تقديم برامج التعليم عن بعد(معهد البحوث والدراسات، 2006، ص50). خاصة أمام محدودية الانفاق الحكومي على سياسات التعليم العالي والبحث العلمي، والتي قدرت سنة 2019 بـ: 422 مليار دينار جزائري، وهي تُعادل ما نسبته 5.42% من إجمالي ميزانية الدولة(أمكديش، 2019، www.eldjazaironline.net)، وهو ما يمثل رقماً محدوداً ولا يتناسب مع خصوصية هذا القطاع ولا يساهم في تحقيق أهدافه التنموية، وهذا ما يبرر ضرورة اللجوء إلى آليات أخرى بعيداً عن التمويل الحكومي، ومن هنا يبرز خيار خصخصة الجامعة كبديل يُساهم في تخفيف الأعباء عن الدولة، أين يُساهم القطاع الخاص وكذا التمويل الأجنبي في تعزيز مجتمع المعرفة، وهو ما يُحيل إلى إشكالية تحديد الغايات الأسمى من هذه الاستثمارات، وموقع المسؤولية الاجتماعية منها (ليلة، 2012، ص305).

إن هذا الواقع المفروض من ظاهرة العولمة يقود إلى ضرورة تكريس حالة من الانفتاح الأكاديمي الذي يسمح بنشاط الجامعات الخاصة الوطنية طالما أن الاختراق الأجنبي أمر حتمي ويصعب الحد منه، وهذا من خلال تشجيع القطاع الخاص الوطني في مجال التعليم العالي، على أن يتم ذلك بالاعتماد على الجامعات الخاصة الوطنية بدلاً من فروع الجامعات الأجنبية،

لما لهذه الأخيرة من انعكاسات سلبية على الهوية الوطنية واللغة القومية (عبد الرحمن، وآخرون، 2014، ص296)، الأمر الذي من شأنه تجنب سلبيات الاستثمارات الأجنبية.

4-2- المرافقة الحكومية للجامعات الخاصة: باعتبار أن خصخصة الجامعات أضحى ضرورةً حتميةً أمام تحديات العولمة، فإن تبنيه كخيار ينبغي أن يكون وفق منطق استراتيجي يُعزز من الجوانب الإيجابية ويحاول تجنب الانعكاسات السلبية، وهذا من خلال:

- **تبني خيار الخصخصة المعتدلة**: والتي تمس جانباً من التعليم العالي مع بقاء الدعم من الحكومة، الأمر الذي يضمن عدم المساس بالأهداف الاجتماعية للتعليم، ويخصص عائد التمويل من القطاع الخاص لفائدة التعليم الجامعي الحكومي، مع استمرار الرقابة والإشراف الحكومي بما يقوض من الأهداف الربحية المطلقة للقطاع الخاص، مع بقاء التعليم الحكومي مُتاحاً لجميع المتفوقين ومحدودي الدخل من الراغبين فيه (عزب، 2011، ص381).

- **تفعيل آليات الرقابة**: بما يضمن عدم انحراف أداء مؤسسات التعليم الخاصة عن السياسات والأسس المحددة التي تعمل من خلالها، وبما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة (عبد الرحمن، 2013، ص172)، وهذا ما يتطلب تعزيز المستويات الرقابية المختلفة: إدارية، قضائية وشعبية، علماً أن فعالية الآليات الرقابية تكمن في القدرة على مواكبة الأداء وعدم الاكتفاء بمستوى الرقابة البعدية التي يترتب عنها في الغالب تثمين الأداء أو مُحاسبة الاخفاق، في حين أن الرقابة المواكبة تضمن تصويب أي خلل من دون أية مُضاعفات، ولعل توفير البيئة الداعمة لفاعلية الرقابة أمر ضروري في جو قانوني مُحكم يضمن احترام حرية التعبير وضمانات استقلالية مختلف المؤسسات الرقابية.

- **إصلاح منظومة التعليم العالي**: من خلال تبني فلسفة القطاع الخاص ومحاولة تجاوز الاجراءات البيروقراطية الجامدة، بحيث يتم إستعادة خصوصية الجامعة عبر تفعيل مبدأ الحرية الأكاديمية، والتي من شأنها يتم تعزيز استقلالية الجامعة من أجل مواكبة متطلبات بيئتها، وهو ما من شأنه تعزيز العلاقة بين الجامعة وسوق العمل من جهة وكذا تعزيز الأبحاث العلمية التي تدرس المجالات ذات العلاقة بالبيئة المحلية بما يُتيح رصد التطورات المحتملة من جهة ثانية.

4-3- تعزيز العلاقة بين الجامعة وسوق العمل: يستثمر التعليم العالي في رأس المال البشري بما يُتيح ميزةً تنافسيةً للدولة من خلال تحقيقه لعنصر هام في الاقتصاد سواء من خلال إنتاج

اليد العاملة المؤهلة وكذا الإطارات ذات الكفاءة، وكذا باعتباره عاملاً لتحقيق التكيف مع التطورات السريعة التي يعرفها العالم (بن غنيمة، 2014-2015، ص26)، كما تتمتع الجامعات الخاصة بقدرة كبيرة على الاستجابة بشكل فعال وكفء لمطالب التغيير وزيادة الفرص التعليمية في المؤسسات الحكومية، وهذا ما جعل من البنك الدولي يركز على ضرورة مُرافقة متماسكة بين القطاع العام والقطاع الحكومي في مجال التعليم العالي (عزب، 2011، ص363). وهو الأمر الذي يُعزز من مكانة القطاع الخاص باعتباره مجالاً خصباً لمتطلبات سوق العمل، ويمكن تفعيل هذه العلاقة بين الجامعات الخاصة وسوق العمل من خلال ضمان **دراسة جدوى للمنظومة الجامعية**، باعتبارها مصدراً لصناعة أجيال المستقبل، ولذلك ينبغي أن يتم الاهتمام بهذه الصناعة عبر الاهتمام بالاستثمار في التعليم الجامعي وتطويره بما يجعل مُخرجاته تتماشى والبيئة الداخلية – صناعية، زراعية، سياحية...-، ومن هنا يتحقق الهدف الأسمى للمنظومة الجامعية والمتمثل في خدمة المجتمع، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعداد تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجيات المجتمع عبر برامجها المختلفة، وهذا ما يقود إلى مُتطلبات وحاجات السوق التي تمثل جانباً أساسياً في تنمية المجتمع، بما يستدعي ضرورة الاهتمام بجودة التعليم العالي التي تنعكس على قدراته في تحقيق مُتطلبات مُجتمعه (شرقي، 2008، ص173). كما أن إهمال هذه الجدوى من المنظومة الجامعية ينعكس سلباً من خلال إلغاء أي إمكانية لتنمية المجتمع وتوفير مُتطلباته، فإنها تُعزز من سلبيات الواقع المجتمعي من خلال تكريس البطالة لدى خريجي الجامعات مما يساهم في مضاعفة المشاكل المجتمعية وتفاقمها.

إن تبني معيار الرشد الاقتصادي في قرار خصخصة الجامعات لا يمكنه أن يكرس لفاعلية القرار من عدمه نتيجة تنامي التحديات التي ترتبط بهذا القرار، وهو ما يستدعي إدراك شامل لهذه التحديات ومن ثم تبني استراتيجية عقلانية في التعامل معها، وهو ما يمكن من تفعيل دور الجامعات الخاصة والاستفادة من إيجابياتها بأكبر قدر ممكن.

خاتمة:

في الأخير فإن إشراك القطاع الخاص في ترقية التعليم العالي أصبح ضرورةً ملحةً أمام التحديات التي تعيشها المنظومة الجامعية في عصر تتداخل فيه الفواعل الداخلية والخارجية ويصعب التحكم في تنظيم الشؤون الداخلية، وبذلك توصلت هذه الدراسة **للنتائج** التالية:

1. إن قرار خصخصة الجامعات أصبح يفرض نفسه وبقوة، أمام محدودية المخرجات الجامعية الحكومية من جهة، وتنامي التحديات الوطنية والدولية من جهة ثانية.

2. بالرغم من الجوانب الإيجابية التي تتيحها الخصخصة بشكل عام فإنها تنطوي على العديد من الجوانب السلبية إذا تعلق الأمر بقطاع التعليم العالي، وهذا نظراً لخصوصيته كمؤسسة مستقلة، وكإنتاج للمعرفة وكهدف إجمالي نحو خدمة المجتمع.

3. إن التسليم المطلق بواقع القطاع الخاص في مجال التعليم العالي أمر يتضمن هامشاً مُرتفعاً من المخاطرة قد يصل إلى المساس بالأمن القومي إذا تعلق الامر بالاستثمار الأجنبي في مجال التعليم العالي، إلى جانب التأثير السلبي على واقع الجامعات الحكومية التي غالباً ما تفتقر للتنافسية التي تُخولها للتموقع أمام القطاع الخاص.

ونتيجةً لخصوصية التعليم العالي سواء من حيث مخرجاته البشرية أو البحثية، أو من حيث موارده المادية والبشرية، فإنها تعتبر عائقاً أمام التطبيق المطلق لمفهوم الرشد الاقتصادي، وعليه تم اقتراح **التوصيات** التالية:

أ. ضرورة تبني مفهوم **الرشد العقلاني المحدود** في قرار خصخصة الجامعات من أجل الاستفادة المطلقة من مخرجاتها، الأمر الذي يتيح إمكانية تحقيق معدلات تنافسية في مجال خدمات التعليم العالي، كما يمكن من إقامة شراكات فعالة على المستويين الداخلي والخارجي.

ب. إن ضمان فعالية قرار خصخصة الجامعات يستدعي **المرافقة المستمرة** للجامعات الخاصة، بما يضمن تجنب أي انحرافات ناجمة عن التطبيق المطلق لمفهوم الرشد الاقتصادي، وهذا ما يجعل من قرار الخصخصة قراراً ناجعاً يواكب الرهانات الوطنية والدولية، المرتبطة بقطاع التعليم العالي من قبيل الجامعات العالمية المفتوحة أو الجامعات الافتراضية ....

ت. تفعيل مبدأ **الحرية الأكاديمية** وتجاوز آليات التسيير العمومي الذي يُعظم من البيروقراطية ولا يُراعي خصوصية الجامعة وكذا التسيير وفق فلسفة القطاع الخاص الذي يُلغي أية خصوصية للجامعة أمام جمود معايير القطاع الخاص التي تستهدف الربحية فقط.

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**

1. أبو غزالة، طلال وآخرون، 2011، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
2. الأسرج، حسين عبد المطلب، 2018، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي**، جامعة كاي، مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، مقديشو.

3. جيمس ي. غروشيا وجوديث ي.ميلر، 2007، **الوصول إلى جامعة منتجة – استراتيجيات لتقليل النفقات وزيادة جودة التعليم العالي-**، ترجمة: فاطمة عصام صبري، مكتبات ونشر العبيكان، الرياض.
4. رايس، مبروك، 2016، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.
5. شعيب، محمد عبد المنعم، 2014، إدارة الأعمال وإدارة المستشفيات، دار المنهل، القاهرة.
6. عبد الرحمن، عواطف، 2013، **مستقبل التعليم الجامعي: رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
7. عبد الرحمن، عواطف وآخرون، 2014، **الصحافة والجامعات رؤى مستقبلية –إصلاح أوضاع هيئات التدريس بالجامعات-**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
8. عزب، محمد علي، 2011، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
9. عطية، فتحي درويش، 2009، **دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
10. ليلة، علي، 2012، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

➢ **المقالات في مجلة علمية**

11. بوريش، رياض ومقورة، مفيدة، 2020، "**دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الجزائر (1997-2017) دراسة في الاختصاص التشريعي**"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 7، العدد 01، ص ص 78- 102، جامعة سوق أهراس.
12. جبار، عبد الجبار، 2017، "**سياسة التعليم العالي في الجزائر: دراسة في ثنائية المهام –التدريس والبحث العلمي-**"، **مجلة البديل الاقتصادي**، العدد7، ص ص 276- 290، جامعة الجلفة.
13. حسن، طاهر والعجي، مضر، 2013، "**كفاءة القرار وفعاليته بين أرجحية استخدام النمط العاطفي أو العقلاني في اتخاذ القرار –دراسة ميدانية مقارنة بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية-**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ، المجلد 29، العدد الأول، ص ص 181-220، دمشق.
14. الحسيني، محمد طه، 2017، "**تعريف القرار الإداري وعناصره**"، **مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية**، العدد الأول، السنة التاسعة، ص ص 504- 537، جامعة بابل.
15. الحمدان، جاسم محمد، والمجبل، شيخة فاضل، 2008، "**آراء بعض القيادات الجامعية نحو فعالية إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بدولة الكويت**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد6، العدد 1، ص ص 77-120، جامعة دمشق.
16. الشبراوي عباس، عبد السلام، 2017، "**الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي-دراسة مقارنة بين سنغافورة وجمهورية مصر العربية-**"، **مجلة كلية التربية**، العدد 21، ص ص 138-184، جامعة بورسعيد.

17. شرقي، ساجد، 2008، "**دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع**" ، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العدد 01، رقم 10، ص ص 169-184، بغداد.
18. فتحي، سيد والخولي، أحمد، 1990، "الرشد بين الاقتصاد التقديري والتقريري"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، الدوحة، العدد الأول، ص ص 195-227،جامعة قطر.
19. مبارك، شيماء، 2016، "**استراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية**"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد26، ص ص 431-449، جامعة ورقلة.
20. Dalamini, Reuben, 2018,"**Corporatisation of universities deepens inequalities by ignoring social injustices and restricting access to higher education",** Journal of Higher Education, Volume 32 Number 5, p. 54 – 65, University of the Witwatersrand.

- **الرسائل الجامعية**

21. الإمام، سلمى، 2007-2008، "صنع السياسة العامة في الجزائر –دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 2007/1999"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3.
22. بن غنيمة، محمد السعيد، 2014-2015، "أثر السياسات الانفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر -1967- 2012-"، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
23. عدنان عباس، علاء، 2014-2015، "دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي في الجمهورية العربية السورية))"، **رسالة ماجستير في المناهج وطرائق التدريس**، كلية التربية، جامعة دمشق.
24. لطفي حمدان، دانا، 2008، "العلاقة بين الحرية الاكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية"، رسالة ماجستير في الادارة التربوية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

- **القوانين:**

25. الأمانة العامة للحكومة، 2016، "دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، رئاسة الجمهورية، الجزائر.
26. الأمانة العامة للحكومة، 2008، "القانون 08-06 المؤرخ في 23 فيفري 2008 المعدل والمتمم للقانون 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي"، الجريدة الرسمية، الجزائر.

- **المواقع الالكترونية**

27. أمكيدش، **أميرة**، **2019**، "خلال عرض قدمه وزير القطاع بالمجلس الشعبي الوطني"، جريدة الجزائر، الجزائر، 03 نوفمبر 2019، على الرابط:

https://www.eldjazaironline.net/Accueil/422-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9/

28. الزاملي، ماجد أحمد، 2018، **"جماعات الضغط وتأثيرها على رسم السياسة العامة للدولة"**، الجزائرية للأخبار، 11 جوان 2018، على الرابط:

http://dzayerinfo.com/ar/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/

29. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020، "الفصل الثاني: الهيكل المؤسساتي والتنظيمي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي"، 02/06/، 2020، على الرابط:

https://www.mesrs.dz/chapitre2